

تقرير رئيس مجلس الإدارة لعام ٢٠١٦

المساهمون الكرام،

يسعدني بالنيابة عن مجلس إدارة "البنك الوطني العماني" أن أعلن عن النتائج المالية، والبيانات المالية المصاحبة لها، عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

التطورات الاقتصادية

سيبقى عام ٢٠١٦ في الذاكرة باعتباره العام الذي تبدى فيه الأثر التام للتراجع الذي شهدته أسعار النفط في العام ٢٠١٤. وعموماً، فقد اتسمت الشهور الاثنا عشر الماضية بتقليل النفقات والعجز، إضافةً إلى التدني المتكرر في التصنيفات السيادية، وفي توقعات النمو العالمي والإقليمي. كما شهد العام أيضاً إصلاحات طال انتظارها لنظام الدعم، وإدخال ضرائب، وتحقيق مستوى قياسي في إصدار السندات.

وبعد مرور عامين من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي الناجمة عن تقلبات أسعار النفط، يسود شعورٌ قويٌّ بأن هنالك نوع من التوازن في أسواق الطاقة قد تم التوصل إليه. سيمثل هذا التوازن دعماً قوياً لفترة طويلة من الاستقرار النسبي في أسعار النفط، وهي فترة تشكل فرصة مثالية لسلطنة عمان ودول مجلس التعاون الخليجي لطرح نموذج اقتصادي جديد، يحقق نمواً مستداماً ويخلق المزيد من فرص العمل. إلى جانب ذلك، فإن الترجيحات التي تشير إلى أن أسعار النفط "القياسية الجديدة" ستتراوح ما بين ٥٠ و ٦٠ دولاراً للبرميل ستفتح أمام السلطنة والمنطقة نافذة فريدة لتطبيق إصلاحات اقتصادية أساسية واستراتيجية ستسهم في دعم جهود التنويع الاقتصادي.

وتهدف ميزانية عمان إلى الإبقاء على العجز في أدنى حد ممكن، وذلك عبر اتخاذ مجموعة من التدابير لتعزيز الإيرادات المقترنة بتنويع الاقتصاد والقيام بتدابير تفشيفية طفيفة. وستعتمد الحكومة بشكل متزايد على الاقتراض الخارجي لتغطية العجز، وذلك تقادياً لخطر إقصاء القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، فإن

التطبيق الناجح لمبادرات التتويع الاقتصادي "تنفيذ" سيكون مفتاحاً لتوفير الدفع اللازم لتنمية الاقتصاد غير النفطي في البلاد ولخلق المزيد من فرص العمل أمام الفئة الشبابية المتنامية في السلطنة.

تمر الإمارات العربية المتحدة أيضاً بمرحلة من التباطؤ الهيكلي في النشاط الاقتصادي، ومن المتوقع لهذا الوضع أن يستمر على مدى السنوات القادمة، بالتوازي مع انخفاض أسعار النفط. وعلى الرغم من هذا التباطؤ، فقد تجاوزت الإمارات العربية المتحدة، بشكل جيد نسبياً، تداعيات هبوط أسعار النفط.

القطاع المصرفي

أسهم التباطؤ الاقتصادي الناجم عن انخفاض أسعار النفط في عام ٢٠١٦ في إحداث تأثير متعاقب على جميع قطاعات الاقتصاد بما فيها القطاع المصرفي. وبشكل ملحوظ، تقلص الطلب على الائتمان، وازداد الضغط على السيولة طوال الشهور الاثني عشر الماضية. ومع ذلك، أظهر الائتمان الممنوح من البنوك نمواً بنسبة ٩.٢% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام الماضي بحسب البنك المركزي العماني، غير أن الشهور الـ ١٨ الماضية شهدت ضغطاً على السيولة، كما لم تتجاوز نسبة نمو الودائع خلال الشهور الـ ١١ الأولى ٤.٧%.

انخفضت الودائع الحكومية في البنوك التقليدية في عام ٢٠١٦. وكما هو متوقع في هذه المرحلة من الدورة الاقتصادية، يواجه القطاع المصرفي تحدياً كبيراً يتمثل في صعوبة استقطاب ودائع بتكلفة معقولة، مع المحافظة في نفس الوقت على جودة مناسبة للأصول.

وضمن هذه الظروف، يتوجه تركيز البنك الوطني العماني نحو المحافظة على ربحية قوية، ومستويات مثالية من السيولة، وموجودات مالية متينة، وجودة أصول عالية على المدى المتوسط.

الأداء التشغيلي

خلال عام ٢٠١٦، حقق "البنك الوطني العماني" صافي أرباح بقيمة ٥٥.٨ مليون ريال ، بانخفاض نسبته ٧.٢% بالمقارنة مع العام الماضي، في ضوء التحديات الصعبة التي شهدتها السوق.

وقد ارتفع صافي دخل الفائدة من العمليات المصرفية التقليدية، وإيرادات أنشطة التمويل المصرفي الإسلامي بمعدل ٧.٢% ليصل إلى ١٠١.٦ مليون ريال نتيجة لنمو القروض، وتحسين مزيج الودائع. ورغم أن هوامش الأرباح كانت من بين الأعلى ضمن القطاع، فإنها شهدت انخفاضاً طفيفاً خلال العام الماضي، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع تكلفة التمويل على الرغم من ازدياد عائدات الأصول.

من جهة أخرى، شهد الدخل غير المرتبط بالفوائد انخفاضاً بنسبة ١٥.٧% ليصل إلى ٣٤.٥ مليون ريال، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض الدخل الناتج من إحالات التأمين، والذي تأثر بالتغيرات التنظيمية التي طبقت بداية العام. ونظراً لظروف السوق الصعبة، ركز البنك استراتيجياً على جودة الائتمان السليم، وقد انعكس ذلك في النمو المتواضع للقروض والسلفيات، مما أدى بالتالي إلى التأثير على إيرادات رسوم الإصدار.

كنتيجة لذلك، ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة ٠.٣% مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي.

وبسبب الزيادات الإلزامية في الأجور، والاستثمار في الأفراد والبنية التحتية، سجلت تكاليف التشغيل زيادة بنسبة ٤.٤% مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي، كما ارتفعت نسبة التكاليف إلى الدخل بالبنك لتصل إلى ٤٦% مقارنةً بنسبة ٤٤.٢% في العام الماضي.

وكنتيجة لما سبق، انخفضت قيمة الأرباح التشغيلية بشكل هامشي بنسبة بلغت ٣%.

زاد الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات إلى ١٠ ملايين ريال خلال العام مقارنة بـ ٦.٣ ملايين ريال في الفترة ذاتها من العام الماضي. ويحتفظ البنك بالمخصصات كخطوة احترازية في ظل الظروف السائدة حالياً.

كما انخفضت نسبة العائد على أموال المساهمين، وهي مقياس أساسي للربحية، لتصل إلى ١٣.٧% مقارنة بنسبة ١٥.٩% المسجلة في ديسمبر من عام ٢٠١٥، وذلك نتيجة لتدني الدخل من الرسوم، ورفع مخصصات القروض. وفي حين حافظ البنك على أقوى عائد على متوسط الأصول في القطاع، فقد سجل انخفاضاً هامشياً بنسبة ١.٦% بالمقارنة مع نسبة ١.٩%، المسجلة في ديسمبر من عام ٢٠١٥.

وقد سجل صافي القروض والسلفيات نمواً بنسبة ٥.٤% مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي، ليلبلغ ٢,٦٧٠ مليون ريال. كما حققت ودائع العملاء ارتفاعاً مماثلاً بنسبة بلغت ٦.٦% لرفد النمو في قيمة القروض. ويواصل البنك تنويع قاعدة ودائعه لإدارة تكاليف التمويل بشكل فاعل. وخلال العام، نجح البنك باستكمال إصدار سندات متوسطة الأجل (EMTN) بقيمة ١٠٠ مليون دولار بهامش ٢%، مما يوضح بجلاء المؤشرات الإيجابية التي خلقها هذا الإصدار لدى قاعدة مستثمري البنك..

بلغت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض ٢.٢%، وهي زيادة طفيفة بالمقارنة مع نسبة ١.٩% المسجلة لغاية ديسمبر ٢٠١٥. ووصل معدل تغطية القروض حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ إلى ١٣٩%. ويواصل البنك اتباع نهج حذر للغاية حيال مستحققاته الماضية مع مواصلة اعتماد معايير حذرة لقبول مخاطر الائتمان.

سيوصي مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح بمستوى متحفظ، نظراً لظروف السوق الصعبة، والتغيرات التنظيمية العديدة، بما فيها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، وسيكون هذا خاضعاً لموافقة الجهات الرقابية.

بلغ معدل كفاية رأس مال البنك، بعد توزيع الأرباح حسب المستويات الموصى بها ١٧% بالمقارنة مع المتطلبات التنظيمية البالغة ١٣.٢٥%. وقد بلغت نسبة حقوق المساهمين الأساسية ١١.٦%، بالمقارنة مع المتطلبات التنظيمية البالغة ٨.٢٥% والتي تعكس قوة رأس مال البنك. ومع توافر القدرة الكافية لدعم المستوى الثاني من رأس المال، فإن البنك في موقع قوي للغاية للاستفادة من فرص النمو المحتملة.

الأداء في دولة الإمارات العربية المتحدة

واجهت أعمال البنك في دولة الإمارات العربية المتحدة كثيراً من التحديات في العام ٢٠١٦. وعلى الرغم من الأداء الجيد للبنك ونمو الدخل التشغيلي بنسبة ٣٧%، تأثرت النتيجة بسبب مخصصات تم وضعها لانكشاف كبير كان له تأثير ملحوظ على الدخل الصافي للبنك. وقد أدى النهج الراشد في إدارة المخاطر المرتبطة بالإقراض إلى تسجيل مستوى إقراض موحد بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي. ونظراً لمرونة اقتصاد الإمارات العربية المتحدة والفرص المتاحة فإن البنك على ثقة من نمو أعماله فيها على

الرغم من هذا الانكشاف الوحيد الذي تعرض له. ويواصل البنك نهجه الحذر في الأسواق سعياً للحفاظ على معايير اكتتاب صارمة، وضمان مستويات سليمة لجودة الائتمان.

"مزن" للصيرفة الإسلامية

على الرغم من الظروف الصعبة التي شهدتها السوق، سجلت نافذة "مزن" للصيرفة الإسلامية التابعة للبنك أداءً جيداً خلال عام ٢٠١٦، حيث ازدادت إيراداتها بنسبة ١٢% لتصل إلى ٣.٧ مليون ريال، في حين ارتفعت الأرباح الصافية بنسبة ٨٩% عن الفترة ذاتها من السنة السابقة لتصل إلى ١.٢ مليون ريال.

أبرز الإنجازات

واصل البنك الوطني العماني تحقيق إنجازات جديدة في مسيرته الرائدة في قطاع الخدمات المصرفية في السلطنة، وذلك خلال عام اتسم بعدم الاستقرار الاقتصادي العالمي على كافة الصعد.

وقد ظهر ذلك واضحاً من خلال الأداء المالي للبنك على مدار العام، وتحقيق مستويات نمو صحية ضمن مختلف أنشطة البنك رغم البيئة الصعبة للسوق، الأمر الذي يؤكد نجاح استراتيجية النمو الشامل التي ينتهجها البنك الوطني العماني.

وخلال عام ٢٠١٦، حققت الخدمات المصرفية للأفراد في البنك خطوة كبيرة نحو الأمام عبر سلسلة من المبادرات الاستراتيجية المهمة التي شملت إطلاق برنامج الولاء "نقاطي"، أول برنامج مكافآت شامل في السلطنة، ومجموعة منتجات "الخدمات المصرفية للشباب"، حيث أسهم كل منهما في جذب عملاء جدد واستبقاء العملاء الحاليين. كما تم تعزيز مزيج المنتجات بصورة أكبر عبر إضافة عدد من المنتجات المبتكرة في التأمين على الحياة، والتأمين العام، وتجديد برنامج حساب الادخار الرائد "الكنز".

ويهدف تطوير أسلوبنا في تقديم المنتجات والخدمات واصلنا الاستثمار بقوة في الابتكار، مع تركيز خاص على تحقيق المزيد من التوسع في قنوات التوزيع البديلة. واستجابة لاحتياجات عملائنا المتنامية باستمرار، تم إطلاق تطبيقات جديدة على الهاتف الجوال تختص بتداول الأسهم والخدمات المصرفية للأفراد، في حين

قدمت المنصة المعززة للخدمات المصرفية عبر الإنترنت تجربة مصرفية فورية بالنسبة للشركات العاملة بين عمان والإمارات العربية المتحدة.

إضافة إلى ذلك، قمنا بتعزيز خدمة العملاء عن طريق إطلاق إدارة متخصصة بتجربة العملاء في البنك الوطني العماني، الأمر الذي خفّض أوقات الاستجابة ورفع معايير الخدمة. ومن ضمن إنجازات القسم العديدة لعملائنا من الشركات الرئيسية في عام ٢٠١٦، ضمان إنجاز طلبات للقروض خلال ٢٤ ساعة، وهذا مجرد مثال واحد على عمليات اتخاذ القرارات السريعة والذكية والتي أصبحت اليوم سمة مميزة لمؤسستنا.

ومن الإنجازات الأخرى للبنك الوطني العماني، دعمه المستمر لأجندة السلطنة في تحقيق التنويع الاقتصادي على المدى الطويل. ففي عام ٢٠١٦، قدم فريق عمل متخصص في البنك خدماته للشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، عبر مجموعة منتجات متكاملة لبرنامج "تجارتني"، في حين قدمت أقسام الأعمال المصرفية التجارية، والخدمات المصرفية الحكومية التمويل والخدمات الاستشارية لعدد من أكبر مشاريع البنية التحتية في السلطنة. كما شهد هذا العام أيضاً قيام البنك الوطني العماني بدور فعال في مبادرة "تنفيذ" التي جمعت لاعبين رئيسيين من القطاعين الخاص والعام لإيجاد حلول مشتركة تسهم في تحقيق أهداف السلطنة في التنويع الاقتصادي.

حافظ البنك الوطني العماني على مساهمته في دعم قطاع السياحة السريع النمو في السلطنة خلال عام ٢٠١٦، وقد نجح بشكل خاص في المحافظة على مكانة عمان كوجهة عالمية لرياضة الجولف. وقد شكلت "بطولة البنك الوطني العماني الكلاسيكية للجولف" نتيجاً رائعاً لموسم "جولة التحدي الأوروبية" حيث جمعت المشجعين من جميع أنحاء العالم في مهرجان عالمي للجولف احتضنته مدينة مسقط على مدى أربعة أيام. كما قام البنك بدعم العديد من المبادرات الأخرى التي تهدف إلى تشجيع الشباب العماني على الانخراط في ممارسة الأنشطة الرياضية.

حظي الجيل الجديد أيضاً بالاهتمام ضمن سلسلة "المتحدثين للبنك الوطني العماني برعاية رئيس مجلس الإدارة" والتي أقامت عدة فعاليات خلال العام أسهمت في تحفيز الطلاب والجمهور وغيرهم من أصحاب المصلحة بالبنك عبر جلسات نقاشية أجريت مع قياديين ومفكرين بارزين، منهم: سعادة الدكتور جونج كيونج شوي، وزير اقتصاد المعرفة الكوري السابق، والدكتورة ريبيكا وينثروب، مدير مركز التعليم الدولي في معهد بروكينج.

وبهدف إلهام الشباب لتحقيق النجاح، أطلق البنك الوطني العماني جائزة الابتكار في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي نظمت في العام ٢٠١٦ مسابقتين مخصصتين لطلاب الجامعات. ويعمل البنك اليوم عن كثب مع الفائزين في هاتين المسابقتين لمساعدتهم على تحويل أفكارهم الجديدة في عالم الأعمال إلى شركات ناجحة.

استطاع البنك الوطني العماني في العام ٢٠١٦ تحقيق التميز في العديد من المجالات، بفضل المساهمة الكبيرة التي قدمها موظفو البنك الذين يتمتعون بالكفاءة والخبرة على امتداد عملياته. وقد عززت "أكاديمية التميز"، ذراع التدريب والتطوير التابعة للبنك، المهارات الأساسية لدى الموظفين عبر برامج شملت سلسلة من المهارات التجارية والمصرفية الرئيسية. كما وقّرت مبادرة "Woman@NBO" الرائدة، التوجيه والإرشاد لموظفات البنك الوطني العماني اللواتي يتمتعن بالكفاءة والقدرة على شغل وظائف قيادية. كما أسهمت الريادة التقنية للبنك في دعم استراتيجية الموارد البشرية بمنصة تأهيلية جديدة للموظفين الجدد، لمساعدتهم على الانخراط بسهولة في أجواء العمل في مؤسستنا.

وعند إمعان النظر، تتطابق قوة الأداء المالي للبنك في هذا العام مع مستويات جودة الخدمات التي يقدمها البنك، والابتكار في محفظة الخدمات والمنتجات، والمساهمة التي قدمها للمجتمع ككل.

أما الآن، فيتجه التركيز نحو البناء على هذه الإنجازات، وإيجاد طرق جديدة لتلبية الاحتياجات المتغيرة للعملاء، سواء أكانوا أفراداً أو رواد أعمال، أو من الشركات الكبرى أو من هيئات القطاع العام.

إن الوصول إلى هدفنا في أن نصبح البنك المفضل في السلطنة هو رحلة متواصلة وليست غاية بحد ذاتها، ونحن نتطلع قدماً إلى مواصلة تقديم المزيد من الابتكار، والتميز، والنجاح في عام ٢٠١٧.

وقبل كل ذلك، نتوجه بأسمى آيات الشكر والعرفان لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، حفظه الله ورعاه، على قيادته الملهمة، ورؤيته الثاقبة، والتي تحت مظلتها تمكنت السلطنة من شق طريقها بعزيمة وثبات نحو التنمية الناجحة والمستدامة.

إنني أتطلع قدماً نحو عام جديد آخر، مليء بالنجاحات الباهرة.

محمد محفوظ العارضي
رئيس مجلس الإدارة